يتم تشكيلها وفقا للمادة 93 من الدستور والمادة 42 من اللائحة

اللجان البرلمانية.. ذراع مجلس الأمة التشريعية ومهد القوانين

حددت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة آلية عمل اللجان البرلمانية التي يتم تشكيلها وفقا للمادة 93 من الدستور والمادة 42 من اللائحة اللتين نصتا على أن يؤلف المجلس خلال الاسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله.

كما أجازت المادتين للجان البرلمانية مباشرة صلاحياتها خلال عطلة المجلس تمهيدا لعرضها عليه عند اجتماعه.

وأوضحت المادة 43 من اللائحة الداخلية طريقة تشكيل اللجان الدائمة واختصاص كل منها كما يلي:

أولا: لجنة العرائض والشكاوي، وعدد أعضائها خمسة.

ثانيا: لجنة الشئون الداخلية والدفاع، وعدد أعضائها خمسة.

ثالثا: لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، وعدد أعضائها سبعة، وتختص بالجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة.

رابعا: لجنة الشئون التشريعية والقانونية، وعدد أعضائها سبعة، وتختص بالجانب القانوني في أعمال المجلس والوزارات والمصالح المختلفة وبالأمور التي لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى.

خامسا: لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد، وعدد أعضائها خمسة

سادسا: لجنة الشئون الصحية والاجتماعية والعمل، وعدد أعضائها خمسة.

سابعا: لجنة الشؤون الخارجية، وعدد اعضائها خمسة

ثامنا: لجنة المرافق العامة، وعدد اعضائها سبعة، وتختص فيما يتعلق بالمرافق المرتبطة بوزارات البريد والبرق والهاتف والأشغال العامة والكهرباء والماء والبلدية.

تاسعا: لجنة الميزانيات والحساب الختامي، وعدد أعضائها سبعة، وتختص بالأمور المتعلقة بالميزانيات والحسابات الختامية والاعتمادات الإضافية.

عاشرا: لجنة الأولويات، وعدد اعضائها خمسة، على أن يكون من بينهم رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، وتشكل وفقا للمادة 43 مكررا، وتختص بوضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد المقبل ومراجعة مشروع جدول اعمال الجلسة إضافة الى متابعة

■ المادة 44 من اللائحة أجازت للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل

صورة أرشيفية لاحدى اللجان

■ يجوز للجنة أن تستعين في أعمالها بخبراء أو موظفين من المجلس أو الحكومة

■ لا يحول تأجيل المجلس لجلساته دون انعقاد اللجان لإنجاز ما لديها من أعمال

لجان المجلس بخصوص إنجاز الاقتراحات بقوانين ومشروعات القوانين المدرجة على جداول أعمالها.

وأجازت المادة 44 من اللائحة للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل ويضع لكل لجنة ما قد يراه من أحكام خاصة في شأنها، كما أجازت المادة نفسها للجان دائمة كانت او مؤقتة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية او أكثر حسب ما تقتضيه أعمالها وتضع اللجنة العامة النظام الخاص بلجانها الفرعية.

وتناولت المواد من 45 إلى 60 من اللائحة الية عمل واختصاصات اللجان على النحو التالي:

ينتخب المجلس اعضاء اللجان بالأغلبية النسبية وينبغي أن يشترك كل عضو في لجنة على الأقل، ولا يجوز لاي من هؤلاء ان يشترك في التصويت.

■ ينتخب المجلس أعضاء اللجان بالأغلبية النسبية وينبغي أن يشترك كل عضو في لجنة على الأقل

يجوز للجان المجلس ان تطلب بواسطة رئاسة المجلس من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة البيانات والمستندات التي تراها لازمة لدرس موضوع معروض عليها.

للوزير المختص ان يحضر جلسات اللجان عند نظر موضوع يتعلق بوزارته.

كما يحق للجان ان تطلب بواسطة رئيس المجلس حضور الوزير المختص لبحث الامر المعروض عليها.

تعقد اللجان بناء على دعوة رئيسها او بناء على دعوة من رئيس المجلس ويجب دعوتها للانعقاد إذا طلب ذلك ثلث اعضائها. وتكون دعوة اللجنة قبل موعد انعقادها باربع وعشرين ساعة على الاقل.

لا يحول تأجيل المجلس لجلساته دون انعقاد اللجان لإنجاز ما لديها من اعمال ولرئيس المجلس أن يدعو اللجان للاجتماع فيما بين أدوار الانعقاد إذا رأى محلا لذلك أو بناء على طلب الحكومة أو رئيس اللجنة.

للجان التي تشترك في بحث موضوع واحد وان تعقد اجتماعا مشتركا بينها بموافقة رئيس المجلس، وفي هذه الحالة تكون الرئاسة ومنصب المقرر لأكبر الرؤساء والمقررين سنا.

جلسات اللجان سرية، ويحرر محضر لكل جلسة تلخص فيه المناقشات وتدون الآراء ويوقعه الرئيس والسكرتير.

يحق لكل عضو من أعضاء المجلس الاطلاع على محاضر اللجان وحضور جلساتها التي ليس عضوا فيها بشرط موافقة اللجنة على ذلك، على ألا يتدخل في المناقشة ولا يبدي أي ملاحظة.

تقدم اللجنة إلى رئيس المجلس تقريرا عن كل موضوع يحال إليها يلخص عملها ويبين توصياتها، وذلك في خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها، ما لم يقرر المجلس غير ذلك.

إذا رأت إحدى اللجان أنها مختصة بنظر موضوع أحيل إلى لجنة أخرى أو أنها غير مختصة في الموضوع المحال عليها أبدت ذلك لرئيس المجلس لعرضه على المجلس لإصدار قرار فيه.

للجان أن تطلب من المجلس بواسطة رئيسها أو مقررها رد أي تقرير إليها ولو كان المجلس قد بدأ في نظره ويصدر قرار المجلس في ذلك بعد سماع إيضاحات رئيس اللجنة أو مقررها.

أشادت في أكثر من مناسبة بجهودها وحضورها الدائم والتزامها بالمراجعات الدولية

إشادة دولية بإنجازات وتطبيقات «الداخلية» في مجال حقوق الإنسان

■ اللجان الحقوقية الدولية والمحلية قامت بالعديد من الزيارات لمراكز الاحتجاز في البلاد

ذكرت الادارة العامة للعلاقات والإعلام الامني بوزارة الداخلية ان المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان اكدت في تقارير وتصريحات التزام دولة الكويت بالاتفاقيات التي ابرمتها في هذا الشان، مشيدة في اكثر من مناسبة بجهود الكويت في تعزيز حقوق الانسان وحضورها الدائم من خلال التزامها بالمراجعات الدولية وتقديم التقارير الوطنية بهذا الشان.

واضافت الادارة ان هذه المواقف انعكست ايجابا على تطبيقات وممارسات وزارة الداخلية بتوجيهات من قياداتها السياسية والامنية، من حيث تحقيق الاحترام والتطبيق الكامل لمبادئ حقوق الإنسان والذي يظهر جليا في مراكز الاحتجاز المختلفة التابعة لمؤسسات وزارة الداخلية، بما يدعم تعزيز العلاقة مع المؤسسات الحقوقية الدولية والمحلية، حيث تميزت وزارة الداخلية بعلاقاتها بما يحقق الدعم لتطبيقاتها ومبادراتها وتميز ممارساتها في هذا الشان.

واشارت الادارة ان اللجان الحقوقية الدولية والمحلية قامت بالعديد من الزيارات لمراكز الاحتجاز في الكويت حيث قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعدد (196) زيارة قابلت خلالها (16000) محتجزا منذ عام (2010) حتى شهر يوليو الماضي كما قامت اللجنة بمتابعة احوال واوضاع (700) محتجزا في مختلف مراكز الاحتجاز،إلى جانب الدور الذي تقوم به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حيث حققت مجموعة من الزيارات لمقابلة منتظري الإبعاد للتعرف على مدى انطباق برنامج إعادة التوطين عليهم الى جانب الزيارات التي تقوم بها اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بمجلس الأمة للاطلاع على الخدمات الموجهة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والتي اكدت المؤسسة الأمنية من خلال تطبيقاتها وعيها الكامل لحقوق النزلاء ومنهجها القائم الذي يرتكز على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والتي اوصت بها الأمم المتحدة.

كما عملت وزارة الداخلية على تعزيز الشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي اثمرت عن قيام الورش المتعلقة بالرعاية الصحية والتي تعد الاولى من نوعها حول الحالة الصحية في مراكز الاحتجاز والمبادئ الدولية التي تطبق في هذا المجال، وذلك ما اكده المسؤولين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ان سبقت الكويت منظمة الصحة العالمية باكثر من اربعين عام في مطالباتها بجعل الرعاية الصحية داخل السجون تحت إشراف وزارة الصحة وليس وزارة الداخلية، حيث تعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر المرجع الطبي الوحيد للحالة الصحية في السجون وقد صدر منها الإشادة تجاه تطبيقات السجون الصحية في الكويت.

واكدت الادارة ان دولة الكويت حرصت على تقديم الضمانات الكفيلة باحترام التزاماتها وتطبيقاتها للاتفاقيات الدولية في مجالات حقوق الإنسان حيث جاءت النصوص القانونية بتولي النيابة العامة الإشراف على السجون للتأكيد على عدم تحقق التجاوزات على الصعيد الإنساني، وقد اكدت وزارة الداخلية تعاونها مع سلطات التحقيق والنيابة العامة لضمان رصد التجاوزات واتخاذ التدابير والإجراءات القانونية تجاهها إن وجدت.

إشادة دولية بانجازات وزارة الداخلية

■ الوزارة عملت على تعزيز الشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كما انتهجت وزارة الداخلية وضمنت مخرجاتها افضل وسائل التعليم والتدريب لتحسين الثقافة النوعية لمنتسبيها فقد شملت مناهجها التعليمية تاريخيا مادة حقوق الإنسان وتابعتها بثقافة المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان واصبحت المفاهيم الحقوقية مرجعا للاداء الامني.

واكدت الادارة اهتمام وزارة الداخلية بعناصرها البشرية من خلال انتهاجها برامج التدريب والتاهيل في مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية المتفقة مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الكويت والمتعلقة بحقوق الإنسان مما يحقق الإثراء الفكري ويعزز الممارسات الأمنية والحقوقية ويؤكد سلامة التطبيقات وتوافقها مع القدرات الدولية الحقوقية، بحيث اصبح هدف تطوير القدرات العملية والتقنية من اولويات وزارة الداخلية والانفتاح على المنظمات الحقوقية اصبح منهجا ومنهاجا.

مؤكداً أن دراسة أجرتها إدارة البحوث في مجلس الأمة أثبتت فشل السياسات الحكومية

الصالح: سأطلب تشكيل لجنة برلمانية لمتابعة توظيف الكويتيين

النائب خليل الصالح

حمل النائب خليل الصالح الحكومة مسؤولية السخط الشعبي من قضية توظيف الوافدين في الجهات الحكومية مؤكدا إن دراسة أجرتها إدارة البحوث في مجلس الأمة أثبتت فشل السياسات الحكومية في عملية الإحلال والقضاء على مشكلة البطالة على مدى 16 عاما مضت.

وأكد الصالح في تصريح صحفي إن نصدي مجلس الأمة لهذه القضية الوطنية أصبح استحقاقا لا بديل عنه معلنا عزمه تقديم طلب تشكيل لجنة برلمانية تعنى بمتابعة قضية الإحلال وتوظيف الكويتيين وربط مخرجات التعليم بسوق العمل على أن تراقب الإجراءات الحكومية وتعد تقارير ربع سنوية .

وقال الصالح إن ما تكشف من معلومات عن تعيينات بأجور فلكية لوافدين على حساب الكفاءات الكويتية امر كارثي ومستفز للشعب الكويتي مشيرا إلى ان تقديرنا لإخواننا الوافدين خصوصا العناصر التي تتميز بالكفاءة لا يعني استمرار التجاوزات الصارخة في ملف التعيينات في القطاع الحكومي. وأوضح أن ملف تعيينات الوافدين في الجهات الحكومية سيكون على رأس القضايا التي ستتابعها اللجنة المقترحة خاصة أن الأرقام تظهر زيادات في تعيين العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة إلى 30% في العام2016 وبزيادة 2.5 % عن العام 2012 قابلها انخفاض مماثل في العمالة الكويتية .

أكد ان ذلك نتاج جهود كبيرة في جميع قطاعات «التطبيقي»

الأثري: صرف مستحقات الأساتذة والمدربين للفصل الصيفي

صرح مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور أحمد صالح الأثري انه وفي اطار الجهود المبذولة من جميع قطاعات الهيئة، وتماشيا مع الخطة الموضوعة قامت الهيئة بصرف مستحقات الفصل الصيفي لجميع أعضاء هيئة التدريب في التطبيقي أمس الخميس لكافة العاملين في المعاهد، بالإضافة الى اعضاء هيئة التريس والتدريب في كليات الدراسات التجارية والتكنولوجية والعلوم الصحيه

وأوضح الأثري أن عملية صرف المستحقات للاساتذة جاءت بعد جهودا كبيرة بذلت من جميع موظفي قطاعات الشؤون الإدارية والمالية ومركز الحاسب الآلي الإدارة القانونية وقطاعات الهيئة المختلفة، بعد ساعات العمل المتواصلة من أجل إنجاز صرف مستحقات اعضاء هيئتي التدريس والتدريب للفصل الصيفي وذلك بعد موافقة الرقابة المالية وزارة المالية عليها.

واشار الأثري إلى أن عملية صرف المستحقات لبقية الكليات وهي كلية التمريض وكلية التربيه الاساسيه ستكون في القريب العاجل فور الانتهاء من مراجعتها في الرقابة المالية والتدقيق عليها وبعد اصدار قرارات التكليف والصرف الخاصه بهم.

واختتم الأثري بالشكر والثناء لجميع موظفي الهيئة الذين بذلوا جهودهم من أجل سرعة صرف مستحقات الأساتذة في الأوقات المحددة سابقا وطبقا للخطة الموضوعة.

أحمد الأثري

العتيبي: نراعي الجوانب الشرعية والصحية عند توزيع الأضاحي

حثت نماء للزكاة والتنمية المجتمعية التابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي أهل الكويت الخيرين على المساهمة في دعم مشروع الأضاحي الذي تنفذه داخل الكويت ويستفيد منه الفقراء والمحتاجين وذوي العوز وغير القادرين لإدخال البهجة والسعادة على نفوسهم في أيام العيد، بدعم من الأمانة العامة للأوقاف شريكها الاستراتيجي، وتعاون مع شركة تجارة ونقل المواشي شريكها الميداني، الذي تتعاون معه في تنفيذ المشروع للعام الثالث على التوالي، وبعد اعتماد المشروع من وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقال مدير إدارة الداعمين محمد العتيبي إن نماء ومن خلال فروع زكاتها المنتشرة في الكويت قد أتمت استعداداتها لمشروع الأضاحي وتستقبل تبرعات أهل الخير للمشروع حتى يوم عرفة، مبينا حرصها على تنفيذ مشروع الأضاحي داخل دولة الكويت سدا لحاجة المستفيدين من اللحوم وإدخالا للفرح والسرور والبهجة في أيام العيد وتحقيقا لمبدأ التكافل الاجتماعي ومقاصد الشريعة الإسلامية في إيجاد مجتمع متعاون متكاتف.

وأوضح العتيبي بأنه يتم اختيار الأضاحي التي تتماشى مع ضوابط الشريعة وكذلك يتم تجهيزها بطريقة مميزة وراقية، وتسليمها للمستفيدين بهدف ادخال الفرحة لتعميق مبدأ التكافل الاجتماعي في المجتمع وفرصة لنيل الأجر والمثوبة المترتب على التقرب إلى الله تعالى بالأضاحي خلال أيام العيد.

وأكد العتيبي أن نماء انتهت من عمل دراسة شاملة للحالات التي سوف يتم توزيع الأضاحي عليها قبل البدء في تنفيذ المشروع كما يتم توزيع الأضاحي على الأسر المتعففة والأيتام بواسطة سيارات مبردة وتحت اشراف مباشر من نماء مؤكدا على انه يتم مراعاة الضوابط الشرعية والصحية في هذا المشروع.

وكشف عن أن اسعار الأضحية لهذا العام، تم تحديدها بمبلغ 60 دينارا، شاملة كافة الخدمات من ذبح وتقطيع وتبريد وتغليف وتعبئة في كراتين خاصة بالمشروع ومصممة للمشروع يتم نقلها في سيارات مبردة، بناء على مواعيد تناسب الأسر المستفيدة، ووفق جداول توزيع معدة مسبقا من خلال فروع نماء للزكاة والتنمية المجتمعية المنتشرة في جميع محافظات الكويت.